

جمهورية مصر العربية



رَأْسِيَّةُ الْجُمْهُورِيَّةِ

الجريدة الرسمية

الثمن ١٥ جنيهاً

السنة السادسة والستون	الصادر في ٣ ربيع الآخر سنة ١٤٤٥ هـ الموافق (١٨ أكتوبر سنة ٢٠٢٣ م)	العدد ٤١ مكرر (د)
--------------------------	--	----------------------

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٦١ لسنة ٢٠٢٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهر العقارى ؛

وعلى القانون المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة بأموال

الدولة الخاصة ؛

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ؛

وعلى قانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء صندوق مشروعات

أراضى وزارة الداخلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١١ لسنة ٢٠٢٢ بإزالة صفة النفع العام عن

بعض أملاك الدولة العامة ونقل ملكيتها لوزارة المالية (الخزانة العامة للدولة) ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ٢٠٢٢ بإزالة صفة النفع العام عن

بعض أملاك الدولة العامة ونقل ملكيتها لوزارة المالية (الخزانة العامة للدولة) ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تنزال صفة النفع العام عن أملاك الدولة العامة الواردة بالمادة الثانية من هذا القرار.

(المادة الثانية)

تنقل ملكية العقارات التالى بيانها فيما بعد ، وفقاً للوحات وجداول الإحداثيات المرفقة، لصالح وزارة المالية (الخزانة العامة للدولة) وتقيد فى دفاترها كمال من أموالها الخاصة، وهى :

- ١ - أرض ومبنى قطاع الشهيد الرائد أحمد عبد اللطيف سليمان ك (٢٢) بمحافظة القاهرة بمساحة ٨٤, ٢٢٥٣ م^٢ تقريباً ، ويرمز لها بالرقم (٢٤).
- ٢ - أرض ومبنى إدارة قوات أمن أسيوط بمحافظة أسيوط بمساحة ٣٣, ٤٨٣٩٧ م^٢ تقريباً ، ويرمز لها بالرقم (٣٠) .
- ٣ - أرض ومبنى قطاع الأمن المركزى (قطاع الشهيد الرائد أحمد عبد الفتاح بقنا) بمحافظة قنا بمساحة ٧٥٩٥٢ م^٢ تقريباً ويرمز لها بالرقم (٣١).
- ٤ - أرض ومبنى سجن شبين الكوم بمحافظة المنوفية بمساحة ٣٨٦٤٢ م^٢ تقريباً ، ويرمز لها بالرقم (٣٢).
- ٥ - أرض ومبنى سجن المنصورة بمحافظة الدقهلية بمساحة ٧٤, ١٨١٩٣ م^٢ تقريباً ، ويرمز لها بالرقم (٣٣) .
- ٦ - أرض ومبنى رئاسة الإدارة العامة للأمن المركزى بوسط الدلتا - الكتيبة الأولى بقطاع الشهيد المقدم أحمد عمارة بمحافظة الغربية بمساحة ٩٣٩٧ م^٢ تقريباً ، ويرمز لها بالرقم (٣٤).

- ٧ - أرض ومبنى قطاع الشهيد مقدم أحمد عمارة ك (٢) أمن مركزى بمحافظة الغربية بمساحة ٨٥, ٦٥٦, ١٠م^٢ تقريباً ويرمز لها بالرقم (٣٥) .
- ٨ - أرض ومبنى معسكر قوات الأمن بمنطقة الكرنك بمحافظة الأقصر بمساحة ٣١, ٢١٦٦, ٢م^٢ تقريباً ، ويرمز لها بالرقم (٣٦) .
- ٩ - أرض ومبنى سجن القاهرة بطرة - ليمان طرة بمحافظة القاهرة بمساحة ٤٠, ٨١٩٥٩, ٢م^٢ تقريباً ، ويرمز لها بالرقم (٣٧) .

(المادة الثالثة)

يحدد رئيس مجلس الوزراء أوجه التصرف والأغراض التى تستخدم فيها الأراضى والعقارات والمواقع والمنشآت المنصوص عليها فى المادة الثانية من هذا القرار، بناء على عرض وزير المالية، بعد أخذ رأى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

(المادة الرابعة)

يودع هذا القرار مكتب الشهر العقارى بغير رسوم ، ويترتب على هذا الإيداع آثار الشهر القانونية .

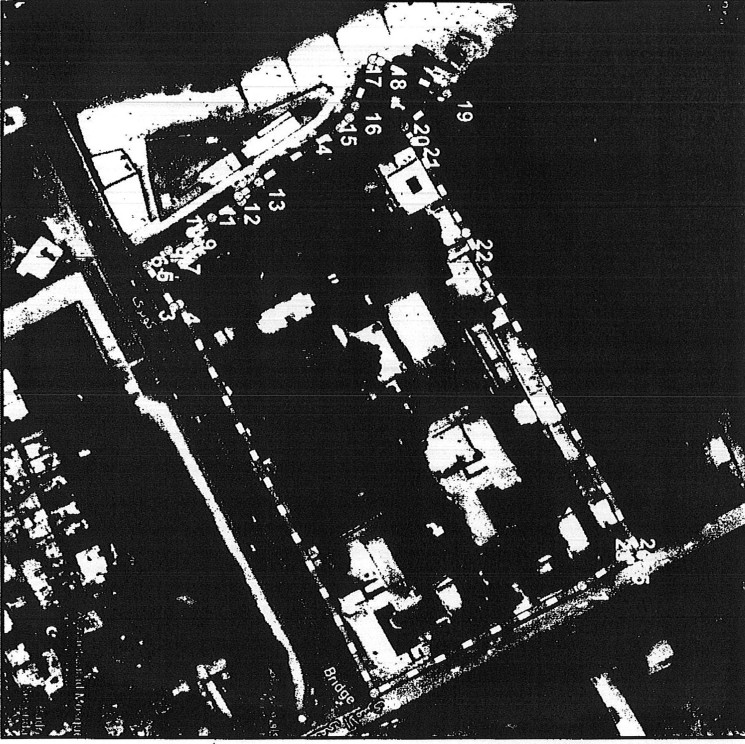
(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية فى غرة ربيع الآخر سنة ١٤٤٥ هـ
(الموافق ١٦ أكتوبر سنة ٢٠٢٣) .

عبد الفتاح السيسى



لوحة رقم ٣٠
إدارة قوات أمن اسبوط

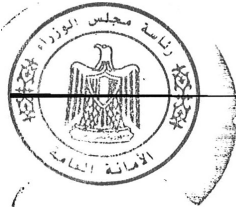


هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
٤٦١ ج

اسم الامتل	الدرة قوات أمن اسبوط
المحافظة	اسبوط
العنوان	طريق انجوب - مركز الفتح
الحد القطعي المحوري	ارض زراعية
الحد الجهوي	كويري انجوب
الحد الشرقي	طريق القاهرة - اسوان الصحراوي الشرقي
الحد الغربي	نهر النيل
المساحة	تقريباً ٣٣،٨٣٩٧ م ^٢

الاحداثيات

Point	X	Y
1	321037.44	3010981.17
2	321099.00	3010864.97
3	320875.39	3010756.66
4	320877.16	3010753.53
5	320853.32	3010738.21
6	320844.88	3010750.27
7	320849.26	3010753.54
8	320839.62	3010766.63
9	320835.01	3010762.73
10	320826.40	3010744.72
11	320816.82	3010791.24
12	320813.98	3010789.64
13	320806.01	3010800.98
14	320774.38	3010845.74
15	320768.57	3010854.27
16	320762.00	3010854.27
17	320734.70	3010864.26
18	320736.01	3010868.24
19	320754.67	3010900.18
20	320773.66	3010881.58
21	320782.55	3010887.13
22	320834.66	3010917.13
23	321019.91	3011014.60
24	321022.82	3011008.07
25	321020.63	3011005.02



3/1/23



لوحة رقم ٣١
قطاع الامن المركزي
قطاع الشهيد الراحل عبد الفتاح (بقنا)



هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
٤٦١٩



اسم المصلحة	قطاع الامن المركزي (قطاع الشهيد الراحل عبد الفتاح) بقنا
المحافظة	قنا
البلديات	شوارع العجيدة - قنا
الحد الشمالي للحدى	حار سكنى
الحد الجنوبي	حار سكنى
الحد الشرقي	شوارع العجيدة
الحد الغربي	حار سكنى
المساحة	تقريبا ٧٥١٥٠٢ م ^٢

الاحداثيات

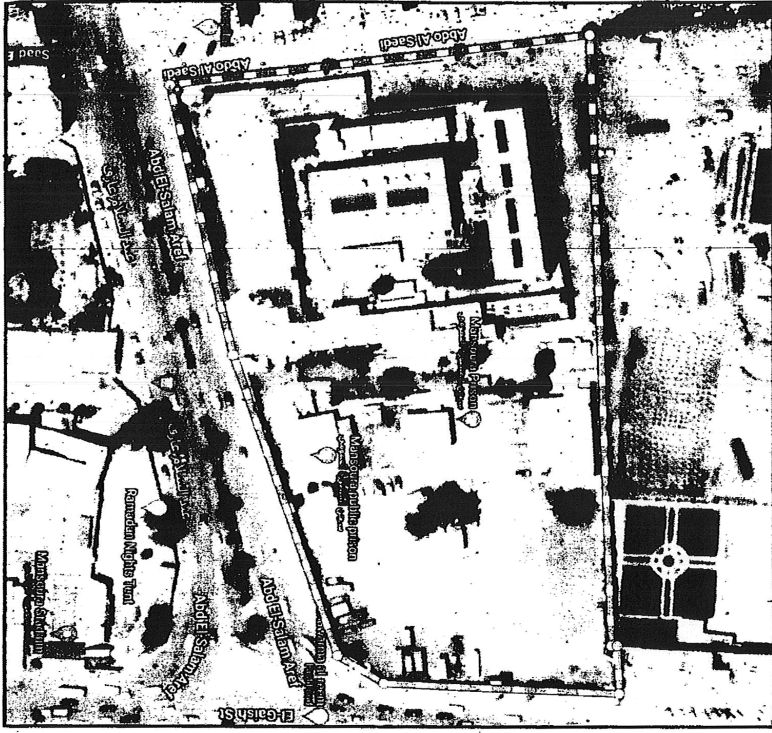
Point	X	Y
1	473621.18	2894979.55
2	473791.01	2894891.24
3	473655.03	2894657.51
4	473625.50	2894623.62
5	473606.89	2894584.23
6	473589.94	2894543.98
7	473561.58	2894571.10
8	473423.25	2894627.96
9	473557.69	2894870.45
10	473552.74	2894872.52
11	473574.07	2894910.28
12	473580.87	2894905.60
13	473583.89	2894909.82
14	473581.15	2894911.22



٥١/٣



لوحة رقم ٢٣
سجن المنصورة



هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

ع ٤٦١ ج



سجن المنصورة	اسم الأصل
القطعة	المحافظة
شارع عبد السلام عرف - المنصورة	البلدان
ارض فضاء	الحد الشمالي البحري
شارع عبد السلام عرف	الحد الجنوبي
شارع الجيش	الحد الشرقي
شارع التماضي	الحد الغربي
تقريباً ١٨١٩٣ ٧٤ م ^٢	المساحة

الإحداثيات

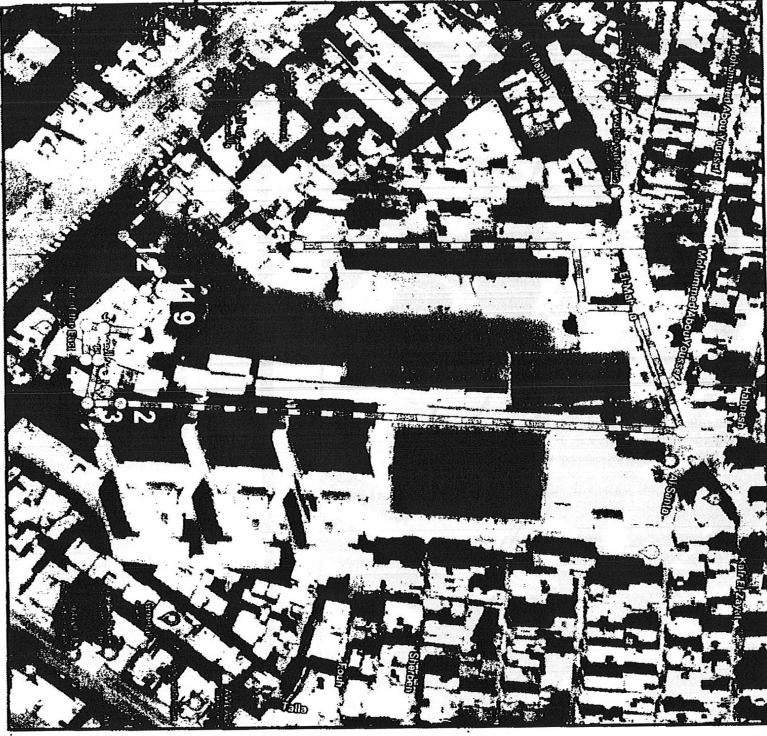
Point	X	Y
1	346744.72	3434789.30
2	346741.71	3434724.49
3	346733.35	3434711.68
4	346643.76	3434683.09
5	346563.83	3434665.38
6	346548.69	3434781.34
7	346730.27	3434787.07
8	346730.28	3434788.71



٤٦١ ج



لوحة رقم ٣٥
قطاع الشهيد مقدم احمد عصارة ك ٢ أمن مركزي



هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

ج ٤٦١



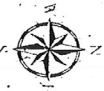
اسم الامتل	قطاع الشهيد مقدم احمد عصارة ك ٢ أمن مركزي
المحافظة	الغربية
البلد	شروع الاسم على من شروع الجمهورية - مدينة منبوه
الحد الشمالي الجدي	مسجد العوضى - جاز سكني
الحد الجنوبي	شروع الجلاء
الحد الشرقي	شروع سغز طول
الحد الغربي	شروع بتون اسم
المساحة	٢,١١٥٦,٨٥ تقريبا

الإحداثيات

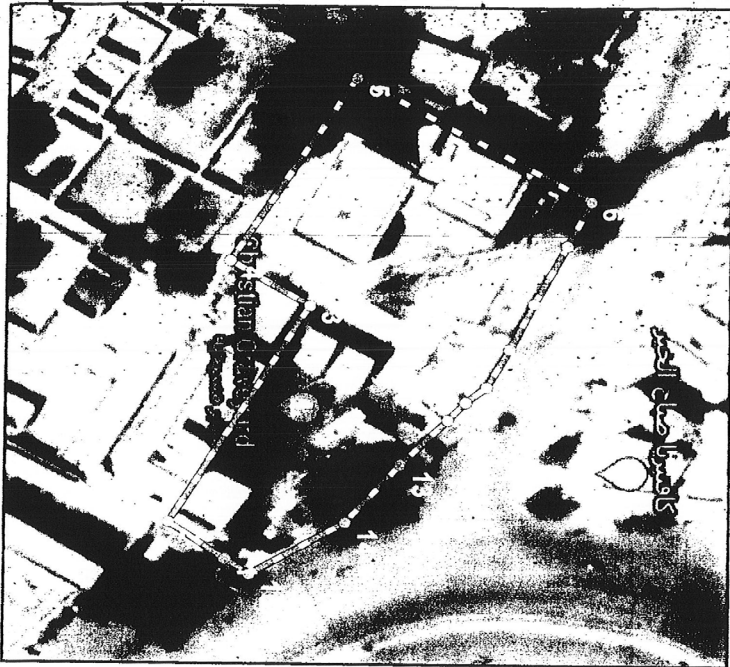
Point	X	Y
1	309196,71	3407609,43
2	309185,00	3407424,45
3	309184,93	3407413,65
4	309169,58	3407417,27
5	309169,51	3407413,22
6	309157,46	3407413,43
7	309158,66	3407419,01
8	309160,18	3407430,60
9	309150,62	3407437,79
10	309145,83	3407432,75
11	309139,33	3407437,63
12	309126,53	3407425,69
13	309108,33	3407443,11
14	309125,71	3407459,44
15	309117,09	3407469,71
16	309130,74	3407483,33
17	309131,41	3407575,59
18	309152,70	3407577,59
19	309153,27	3407595,57



٤٦١/٢



لوحة رقم ٣٦
معسكر قوات الأمن بمنطقة الكرك



هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

٤٦١ ج



اسم الاصل	معسكر قوات الأمن بمنطقة الكرك
المحافظة	الأقصر
الضمان	طريق الأقصر - نجا الطويل - منطقة الكرك
الحد الشمالي	طريق الأقصر - نجا الطويل
الحد الجنوبي	حدية عامة
الحد الشرقي	ممر بين مبنى البزة والقوت وحقبة التوسلات العامة
الحد الغربي	حدية عامة
المساحة	تقريباً ٣٦ ١١١١٦ م ^٢

الإحداثيات

Point	X	Y
1	464944.38	2843897.97
2	464938.69	2843890.24
3	464904.93	2843909.23
4	464898.10	2843898.24
5	464869.94	2843915.49
6	464888.75	2843948.07
7	464895.50	2843944.74
8	464904.45	2843940.30
9	464919.63	2843937.08
10	464917.49	2843934.00
11	464919.88	2843931.13
12	464922.60	2843928.56
13	464929.50	2843922.04
14	464938.63	2843914.44
15	464946.77	2843901.29



١١٦٣

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٧٢ لسنة ٢٠٢٣

بشأن إعادة تنظيم صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى
والغاء المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم مراكز الإصلاح والتأهيل

المجتمعى ؛

وعلى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ بإعادة تنظيم المعهد القومى للبحوث

الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم

استعمالها والاتجار فيها ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الصادر بالقانون رقم ١١٨

لسنة ١٩٦٤،

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ؛

وعلى قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن الحد الأقصى للدخول للعاملين بأجر

لدى أجهزة الدولة ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ؛

وعلى قانون ممارسة العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ؛
وعلى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى الصادر بالقانون رقم ١٩٤
لسنة ٢٠٢٠ ؛

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ؛
وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠٢١ فى شأن شروط شغل الوظائف أو الاستمرار فيها ؛
وعلى قانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن اعتبار المركز القومى
للبحوث الاجتماعية والجنائية هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية تمارس نشاطاً علمياً
تتبع وزير الشؤون الاجتماعية وبتعيين رئيس لمجلس إدارة المركز ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل المجلس القومى
لمكافحة وعلاج الإدمان ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٩١ بتنظيم صندوق مكافحة وعلاج
الإدمان والتعاطى ؛

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠١١ بشأن
تبعية بعض الجهات لوزير التأمينات والشؤون الاجتماعية؛
وعلى ما عرضته وزيرة التضامن الاجتماعى ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛
وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر:

(المادة الأولى)

صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى هيئة عامة خدمية ، تتبع رئيس
مجلس الوزراء ، ومقره الرئيس مدينة القاهرة ويشار إليه فى باقى مواد هذا
القرار بـ«الصندوق» .

ويجوز بقرار من مجلس إدارة الصندوق إنشاء فروع أو مكاتب له فى
المحافظات الأخرى .

(المادة الثانية)

يهدف الصندوق إلى وضع وتنظيم وتنفيذ خطط مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى واتخاذ التدابير اللازمة لذلك على محاور الوقاية الأولية والكشف عن إدمان أو تعاطى المخدرات والعلاج والتأهيل والدمج المجتمعي، ويتولى جميع الصلاحيات والاختصاصات والتصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافه، وله على الأخص ما يأتى :

- ١ - وضع السياسات المطلوب الالتزام بها فى مجال مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى .
- ٢- اقتراح التشريعات والنظم اللازمة للنهوض بمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى .
- ٣- تحديد دور كل من الوزارات، والمحافظات، والمصالح والهيئات العامة أو الخاصة، فى ، تنفيذ برامج مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، والتنسيق فيما بينها، والتأكد من مساندتها لهذه البرامج والاشتراك فى تنفيذها.
- ٤ - تقييم التجارب فى مجال مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، وتحديد أوجه الاستفادة منها.
- ٥ - تقييم نشاط مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات التى تعترض ذلك.
- ٦- الإشراف على تنفيذ اتفاقيات المعونات والمساعدات المقدمة لجمهورية مصر العربية من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الهيئات الأجنبية فى مجال مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى.
- ٧ - تقديم وتوفير الخدمات العلاجية لمرضى الإدمان والتعاطى، وذلك من خلال وزارة الصحة والسكان وغيرها من الجهات المعنية .
- ٨ - وضع وتنظيم برامج الوقاية من المخدرات والحملات الإعلامية لتوعية فئات المجتمع بخطورة الإدمان والتعاطى .

٩ - إجراء تحاليل الكشف عن تعاطى المخدرات بين العاملين بالجهاز الإدارى للدولة، والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة، والفئات الأكثر عرضة للإدمان والتعاطى، وذلك وفقا لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠٢١ فى شأن شروط شغل الوظائف أو الاستمرار فيها ولائحته التنفيذية.

١٠ - إتاحة الدعم للحالات المستحقة.

١١ - تنفيذ الخطط المعتمدة من مجلس إدارة الصندوق لإنشاء وتجهيز وصيانة

ما يلى :

(أ) مصحات ودور علاج المدمنين والمتعاطين.

(ب) مراكز علاج الإدمان داخل مراكز الإصلاح والتأهيل الخاصة بالمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات وفقا لأحكام قانون تنظيم مراكز الإصلاح والتأهيل المجتمعى رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ وبعد موافقة وزارة الداخلية.

(ج) الأماكن المعدة فى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات.

١٢ - المساهمة فى تمويل وتنفيذ ما يلى :

(أ) البرامج والنظم اللازمة فى مجال مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، وتزويد الجهات العاملة فى هذا المجال بالمعدات والأجهزة والآلات وغيرها مما يلزم لتحقيق أهدافها.

(ب) البحوث والدراسات وبرامج التدريب والبرامج الثقافية الإعلامية فى مجال أنشطة مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى.

(ج) نفقات إقامة وإعاشة وعلاج المدمنين والمتعاطين داخل المصحات ودور العلاج.

(د) أنشطة الرعاية اللاحقة للمدمنين والمتعاطين بعد التعافى .

١٣- إعانة ومعاونة الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة العاملة فى مجال
المكافحة والعلاج والرعاية اللاحقة.

(المادة الثالثة)

يكون للصندوق مجلس أمناء يشكل برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من :

وزير التضامن الاجتماعى .

وزير القوى العاملة.

وزير العدل .

وزير التنمية المحلية.

وزير الأوقاف.

وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى .

وزير الثقافة .

وزير التعليم العالى والبحث العلمى.

وزير الصحة والسكان.

وزير الداخلية.

وزير الشباب والرياضة.

رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ممثل للنيابة العامة .

ممثل عن وزارة الدفاع.

ممثل عن جهاز المخابرات العامة.

ممثل عن هيئة الرقابة الإدارية.

ويكون وزير التضامن الاجتماعى مقرراً لمجلس الأمناء وينوب عن الرئيس حال غيابه.

ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل ستة أشهر، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء، ويجوز عند الضرورة لأى عضو المشاركة فى الاجتماع من خلال إحدى وسائل الاتصال الحديثة. وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويجوز لمجلس الأمناء فى حالة الضرورة أن يصدر قراراً بالتميرير بناءً على مذكرة مرفوعة من مقرره على أن يعرض هذا القرار فى أول جلسة تالية لإثباته فى محضر الجلسة .

(المادة الرابعة)

يختص مجلس الأمناء بوضع الخطة الوطنية لعمل الصندوق، وإقرار السياسات الرئيسية لتنفيذ أهدافه ، وله على الأخص ما يلى :

- ١ - رسم سياسة التعاون وتبادل الخبرات مع الهيئات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية المماثلة بعد التنسيق مع الوزارات والجهات المختصة.
- ٢ - وضع سياسة استخدام الخبراء والاستشاريين المصريين والأجانب .
- ٣ - تقييم التجارب فى مجال مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى وتحديد مجالات الاستفادة منها .
- ٤ - تقييم نشاط مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات التى تعترض ذلك .
- ٥ - الإشراف على تنفيذ اتفاقات المعونات والمساعدات المقدمة لجمهورية مصر العربية من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الهيئات الأجنبية فى مجال مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى .

- ٦ - وضع السياسة العامة لإدارة أموال الصندوق واستثماراته.
- ٧ - وضع القواعد العامة لقبول الإعانات، والهبات، والوصايا، والتبرعات، والمنح، وعقد القروض مع الجهات المحلية والأجنبية باتباع القوانين والقرارات المنظمة لذلك.
- ٨ - النظر فى التقارير السنوية التى تقدم عن سير العمل بالصندوق ومركزه المالي.
- ٩ - كل ما يرى رئيس مجلس أمناء الصندوق عرضه من مسائل تدخل فى إطار عمل الصندوق بحكم اتصالها بمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى .
- ولمجلس الأمناء أن يفوض رئيسه أو المقرر فى مباشرة بعض اختصاصاته، مع تحديد طبيعة وحدود التفويض .

(المادة الخامسة)

قرارات مجلس الأمناء نهائية ونافاذة، وتكون ملزمة لكافة الجهات المعنية، وعليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها، كما تلتزم بتزويد المجلس بما يطلبه من تقارير أو بيانات أو إحصاءات تتصل بنشاطه، وذلك دون الإخلال بأحكام القوانين المنظمة لسرية البيانات والمعلومات .

(المادة السادسة)

يكون للصندوق مجلس إدارة، يشكل برئاسة وزير التضامن الاجتماعى ، وعضوية

كل من :

مدير الصندوق .

المستشار القانونى للصندوق .

ممثل عن كل وزارة من وزارات (المالية والعدل والداخلية والدفاع والصحة والسكان والتعليم العالى والبحث العلمى والتضامن الاجتماعى) ، يختاره الوزير المختص على ألا يقل مستواه الوظيفى عن مستوى الممتازة.

ثلاثة من ذوى الخبرة فى المجالات المتصلة بنشاط الصندوق، يصدر باختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء، بناء على ترشيح وزير التضامن الاجتماعى، لمدة سنتين قابلة للتجديد.

ويجوز لمجلس إدارة الصندوق دعوة من يرى الاستعانة به من الخبراء والمختصين فى مجال مكافحة المخدرات وعلاج الإدمان من بين ذوى الخبرة وأساتذة الجامعات ومراكز البحوث وغيرهم لحضور اجتماعات مجلس الإدارة للاشتراك فى مناقشة الموضوعات الداخلة فى مجال تخصصه دون أن يكون له صوت معدود.

(المادة السابعة)

مجلس إدارة الصندوق هو السلطة المهيمنة على شئون الصندوق، وله اتخاذ ما

يراه لازماً لتحقيق أهدافه، وعلى الأخص ما يلى :

- ١ - تنفيذ السياسات وتطبيق القواعد التى يضعها مجلس أمناء الصندوق لتحقيق أهدافه.
- ٢ - إعداد مشروع خطة الصندوق الوطنية والبرامج اللازمة للوقاية والعلاج من الإدمان والتعاطى تمهيداً لعرضها على مجلس الأمناء .
- ٣ - وضع خطط وبرامج عمل الصندوق، وآليات تنفيذها بما يحقق أهدافه.
- ٤ - اعتماد المعايير والشروط التى بموجبها يقوم الصندوق بإتاحة الدعم للحالات المستحقة.
- ٥ - عقد اتفاقيات التعاون وتبادل الخبرات مع الهيئات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية المماثلة بعد التنسيق مع الوزارات والجهات المعنية .
- ٦ - وضع الهيكل التنظيمى للصندوق، ومعايير ترتيب وتوصيف الوظائف، دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية المقررة، وذلك بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

٧ - وضع القواعد والنظم الإدارية والمالية والتعاقدات وشئون الموارد البشرية اللازمة لتسيير أعمال الصندوق، دون التقييد بالقواعد والنظم الحكومية، مع الالتزام بالحد الأقصى للأجور المقرر قانوناً، وذلك بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزارة المالية.

٨ - اعتماد الخطة ومشروع الموازنة السنوية للصندوق وحسابه الختامى .

٩ - وضع النظم اللازمة لتحصيل الغرامات والمصادرات المحكوم بها فى جرائم المخدرات، واقتضاء حصيله استغلال وبيع الأصول المنقولة والعقارات التى يحكم بمصادرتها فى تلك الجرائم، والتصرف فى شأنها بما يحقق أهداف الصندوق وذلك بالتنسيق مع وزارتى العدل والداخلية، والنيابة العامة.

١٠ - دراسة التقارير الدورية المتعلقة بمتابعة سير العمل بالصندوق ومركزه المالى .

١١ - قبول الإعانات والهبات والتبرعات والوصايا والمنح وعقد الفروض مع الجهات المحلية والأجنبية بمراعاة الإجراءات المتطلبه قانوناً فى هذا الشأن، وطبقاً للقواعد التى يضعها مجلس الأمناء، ويشترط فى القروض التى يعقدها الصندوق موافقة وزارتى المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بالتنسيق مع وزارة التعاون الدولى بالنسبة للقروض والمنح التى يعقدها الصندوق من الخارج

١٢ - اعتماد التقرير السنوى المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من هذا القرار.

١٣ - استخدام الخبراء والاستشاريين المصريين والأجانب لأداء مهام محددة للصندوق وفقاً للسياسات والقواعد التى يضعها مجلس الأمناء، وبعد أخذ الموافقات اللازمة فى هذا الشأن وذلك دون الإخلال بأحكام قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية .

١٤ - النظر فى كل ما يرى مجلس الأمناء أو رئيس مجلس الإدارة عرضه من مسائل تدخل فى نطاق اختصاص الصندوق.
ولمجلس إدارة الصندوق عند الاقتضاء أن يعهد إلى رئيس المجلس أو مدير الصندوق مباشرة أمر أو أكثر من الأمور الداخلة فى اختصاصات المجلس .

(المادة الثامنة)

ينعقد مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه مرة واحدة على الأقل كل شهر، ويتولى مدير الصندوق تنظيم أعماله، وتكون اجتماعات مجلس إدارة الصندوق صحيحة بحضور أغلبية أعضائه، ويصرف بدل حضور جلسات وانتقالات لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وفقا لما يحدده رئيس مجلس الوزراء.
ويقدم رئيس مجلس الإدارة تقريراً سنوياً معتمداً من المجلس إلى مجلس الأمناء موضحاً به نشاط الصندوق خلال السنة، وما تم إنجازه من أهداف، والمعوقات التى صادفتها وسبل حلها .

(المادة التاسعة)

تصدر قرارات مجلس إدارة الصندوق بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس.
ويتم إبلاغ القرارات الصادرة عن المجلس لكافة الجهات المعنية خلال سبعة أيام عمل من تاريخ صدورها .

(المادة العاشرة)

يتولى رئيس مجلس إدارة الصندوق إدارته، وتصريف شؤونه، والإشراف على أعماله الفنية والإدارية والمالية، ويمثل الصندوق أمام القضاء وفى صلاته بالغير، وله أن يفوض مدير الصندوق فى بعض اختصاصاته .

(المادة الحادية عشرة)

يكون للصندوق مدير، يصدر بتعيينه وتحديد معاملته المالية، قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح من وزير التضامن الاجتماعي، ويتولى المهام الآتية :

١ - إعداد مشروعات الموازنة والحساب الختامى للصندوق، وعرضهما على مجلس الإدارة.

٢ - حضور جلسات مجلس أمناء الصندوق دون أن يكون له صوت معدود فى مداولاته .

٣ - متابعة تنفيذ الخطط والبرامج والقرارات التى يقررها مجلس الإدارة وتقديم تقارير دورية عنها.

٤ - إعداد الدراسات اللازمة للموضوعات المعروضة على مجلس الإدارة .

٥ - عرض تقارير دورية على مجلس الإدارة عن نشاط الصندوق وسير العمل به وما تم إنجازه وفقا للخطط والبرامج الموضوعة؛ وتحديد معوقات الأداء والحلول المقترحة.

٦ - القيام بأى أعمال أو مهام أخرى يكلفه بها مجلس الإدارة .

(المادة الثانية عشرة)

تتكون موارد الصندوق من الآتى :

١ - ما قد يتم تخصيصه للصندوق فى الموازنة العامة للدولة.

٢ - حصيللة الغرامات المحكوم بها فى جرائم المخدرات المنصوص عليها فى قانون مكافحة المخدرات المشار إليه .

٣ - الأموال والأصول الثابتة والمنقولة المحكوم بمصادرتها فى جرائم المخدرات المنصوص عليها فى قانون مكافحة المخدرات وحصيللة استغلالها، وذلك دون الإخلال بأحكام المادة (٤٢) من هذا القانون.

٤ - المنح والمعونات والهبات والوصايا والتبرعات التى يقبلها مجلس الإدارة وفقاً للقواعد المنظمة لذلك .

٥ - مقابل الخدمات المتصلة بالعلاج أو الرعاية ومقابل جميع أوجه النشاط فى الأماكن المنصوص عليها فى البند (١١) من المادة الثانية من هذا القرار.

٦ - عائد استثمار الفائض من أموال الصندوق بعد موافقة الجهات المختصة.

٧ - حصيد استغلال ومقابل الانتفاع بالمباني التى ينشئها الصندوق، أو المملوكة له.

٨ - القروض التى يعقدها الصندوق مع الجهات المحلية أو الأجنبية بمراعاة القواعد والإجراءات المتطلبية قانوناً فى هذا الشأن .

٩ - أية موارد أخرى يقرها القانون لصالح الصندوق .

(المادة الثالثة عشرة)

أموال الصندوق أموال عامة .

ويكون للصندوق تحصيل مستحققاته لدى الغير عن طريق الحجز الإدارى .

(المادة الرابعة عشرة)

يكون للصندوق موازنة خاصة تعد على نمط الموازنة العامة للدولة، وتبدأ السنة المالية للصندوق ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها، ويكون له حساب ضمن حساب الخزانة الموحد لدى البنك المركزى، تودع فيه موارده، ويرحل الفائض من موازنة الصندوق من سنة مالية إلى أخرى، وذلك عدا ما يخصص له فى الموازنة العامة للدولة، على أن تؤول للخزانة العامة للدولة نسبة من الفائض تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد عرض مشترك من وزير التضامن الاجتماعى ووزير المالية.

ويجوز للصندوق فتح حساب أو أكثر فى أى من البنوك المسجلة لدى البنك

المركزى، بموافقة وزير المالية، تودع فيه موارده من الهبات والوصايا والتبرعات .

(المادة الخامسة عشرة)

يحل الصندوق محل المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان فيما له من حقوق وما عليه من التزامات، وتؤول أصول المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان إلى المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية .

وينقل العاملون بالمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان إلى المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية بذات أوضاعهم ومستوياتهم الوظيفية والمالية دون حاجة لاتخاذ أى إجراء آخر .

(المادة السادسة عشرة)

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ، كما يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة السابعة عشرة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية فى غرة ربيع الآخر سنة ١٤٤٥ هـ
(الموافق ١٦ أكتوبر سنة ٢٠٢٣) .

عبد الفتاح السيسى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٨٠ لسنة ٢٠٢٣

بإنشاء مؤسسة جامعية باسم «مؤسسة مودرن جروب الجامعية»

لاستضافة فرع لكل جامعة من جامعتي

(سانت بطرسبرج - كازان الفيدرالية) الروسييتين

داخل جمهورية مصر العربية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون المدنى ؛

وعلى قانون إنشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودى ومصابى العمليات

الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٨ فى شأن إنشاء وتنظيم فروع للجامعات

الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية والمؤسسات الجامعية ؛

وعلى قرار وزير التعليم العالى والبحث العلمى رقم ٤٢٠٠ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل

اللجنة المختصة بفحص ودراسة طلبات إنشاء فروع للجامعات الأجنبية داخل

جمهورية مصر العربية والمؤسسات الجامعية وتنظيم عملها وتحديد الشروط والطلبات

اللازمة لإنشائهما ؛

وعلى طلب جماعة المؤسسين «شركة مودرن جروب لإنشاء الجامعات» لإنشاء

المؤسسة الجامعية المسماة «مؤسسة مودرن جروب الجامعية» ؛

وبعد أخذ رأى اللجنة المختصة بفحص ودراسة طلبات إنشاء فروع للجامعات

الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية والمؤسسات الجامعية ؛

وعلى ما عرضه وزير التعليم العالى والبحث العلمى ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تنشأ مؤسسة جامعية مصرية تحت اسم «مؤسسة مودرن جروب الجامعية» ، يكون مقرها الهضبة الوسطى المقطم - القاهرة ، تهدف لاستضافة فرع داخل جمهورية مصر العربية لكل جامعة من جامعتى (سانت بطرسبرج بمدينة القاهرة الجديدة ، كازان الفيدرالية بمدينة السادس من أكتوبر) والتي يقع مقرهما الرئيسى بدولة روسيا الاتحادية وتمتع كل من المؤسسة وكذا كل من الفرعين بالشخصية الاعتبارية الخاصة، على أن يكون مقر المؤسسة بذات مقر الفرعين المشار إليهما .

(المادة الثانية)

يمثل المؤسسة الجامعية رئيسها أمام القضاء وفى صلاتها بالغير كما يمثل كل فرع من الفرعين رئيسه أمام القضاء وفى صلاته بالغير .

(المادة الثالثة)

يهدف الفرعان إلى الإسهام فى تطوير منظومة التعليم العالى والبحث العلمى داخل جمهورية مصر العربية ، والعمل على تعزيز الصلات بين هذه المنظومة ومثيلاتها فى دولة روسيا الاتحادية والتي يتواجد بها المقر الرئيسى لجامعتى (سانت بطرسبرج، كازان الفيدرالية) وتوفير فرص التعليم العالى العالمية داخل الدولة مع الحفاظ على الهوية الوطنية للطلاب المصريين بهما .

وعلى الفرعين أن يعملوا على توثيق روابط التعاون مع الجامعات المصرية .

(المادة الرابعة)

ينظم الاتفاق بين المؤسسة الجامعية وكل جامعة من جامعتى (سانت بطرسبرج ، كازان الفيدرالية) العلاقة بينها وبين الفرع الذى تستضيفه ، على أن يقتصر دور المؤسسة الجامعية على تقديم الخدمات الإدارية وتوفير التجهيزات اللازمة لحسن أداء الفرع لرسائله التعليمية والبحثية ولا يجوز لها منح أى شهادات أو درجات علمية أو إجراء أبحاث علمية ، على أن تتولى جامعة سانت بطرسبرج كل ما يتعلق بالنواحي الأكاديمية لاسيما ما يخص نظام الدراسة والامتحانات ومنح الدرجات العلمية بالنسبة لفرعها وهو ما تتولاه كذلك جامعة كازان الفيدرالية بالنسبة لفرعها .

(المادة الخامسة)

يكون للمؤسسة الجامعية ميزانية خاصة بها تحدد نفقاتها وإيراداتها ويكون توزيع صافى الفائض الناتج عن نشاطها وفقاً للنظام الذى يتفق عليه مؤسسوها ، كما يكون لكل فرع من الفرعين ميزانية خاصة به تحدد نفقاته وإيراداته بما يكفل جودة العملية المقدمة به وديمومة استمرار عمله .

(المادة السادسة)

يشكل مجلس أمناء المؤسسة الجامعية على النحو الذى تبينه اللائحة الداخلية لها على أن يضم ممثلين للوزارة المختصة بالتعليم العالى ويختص بما يأتى :

- ١ - رسم السياسة العامة للمؤسسة وتسيير كافة شئونها واعتماد كافة اللوائح اللازمة لتسيير أعمالها وتعيين رئيسها .
- ٢ - تحديد استراتيجية عمل المؤسسة والإشراف على أنشطتها والتأكد من امتثالها للمتطلبات القانونية والاشتراطات الخاصة بسلامة الطلاب والعاملين .

(المادة السابعة)

تقدم جامعة سانت بطرسبرج من خلال فرعها الذى تستضيفه المؤسسة الجامعية

وتحت الإشراف الأكاديمى من خلال كلياتها ومؤسساتها ، البرامج التالية :

١ - الطب العام .

٢ - طب الأسنان .

٣ - الصيدلة .

(المادة الثامنة)

تقدم جامعة كازان الفيدرالية من خلال فرعها الذى تستضيفه المؤسسة الجامعية

وتحت الإشراف الأكاديمى من خلال كلياتها ومؤسساتها ، البرامج التالية :

١ - الطب العام .

٢ - طب الأسنان .

٣ - الصيدلة .

(المادة التاسعة)

يمنح فرع جامعة سانت بطرسبرج الدرجات الآتية :

١ - البكالوريوس فى الطب العام .

٢ - البكالوريوس فى طب الأسنان .

٣ - البكالوريوس فى الصيدلة .

(المادة العاشرة)

يمنح فرع جامعة كازان الفيدرالية الدرجات الآتية :

١ - البكالوريوس فى الطب العام .

٢ - البكالوريوس فى طب الأسنان .

٣ - البكالوريوس فى الصيدلة .

(المادة الحادية عشرة)

يكون لكل فرع من الفرعين مجلس جامعى برئاسة رئيس الفرع ، ويضم فى عضويته مديرى البرامج وممثلين للوزارة المختصة بالتعليم العالى ، ويختص بما يلى :

١ - الإشراف الأكاديمى على جميع البرامج التى يقدمها الفرع للتأكد من حسن سير العملية التعليمية به ، والتأكد من تطبيق معايير جودة التعليم المطبقة بالجامعة الأم .

٢ - تسيير الشئون العلمية والبحثية والإدارية للفرع .

٣ - تحديد أعداد الطلاب والمصروفات الدراسية بكل برنامج من البرامج الدراسية .

(المادة الثانية عشرة)

تعتمد كل جامعة من جامعتى (سانت بطرسبرج ، كازان الفيدرالية) بدولة روسيا الاتحادية اللائحة الداخلية لفرعها ، على نحو مماثل لما هو مطبق بها كما تعتمد أعضاء هيئة التدريس بالفرع ويجب أن يتوافر بشأنهم ذات المعايير المتطلبة للتدريس بها .

ويطبق كل فرع من الفرعين ذات قواعد قبول الطلاب المطبقة بالجامعة الأم ، كما يلتزم كذلك بأن تكون جودة البرامج المقدمة به وكافة الشئون الأكاديمية على النحو المطبق بالجامعة الأم .

(المادة الثالثة عشرة)

يخصص كل فرع من الفرعين سنويًا للوزارة المختصة بالتعليم العالى منح دراسية معفية من المصروفات الدراسية وأخرى مخفضة وفقًا لما هو متبع بالجامعة الأم سواء استنادًا إلى تميز الطلاب العلمى أو الرياضى وتتولى الوزارة المختصة بالتعليم العالى توزيعها على الطلاب المتفوقين أو المتميزين طبقًا للشروط التى يصدر بها قرار من الوزير المختص بالتعليم العالى .

(المادة الرابعة عشرة)

يحصل رسم مقداره (٥٪) من الموازنة التقديرية ، التى اعتمدها لجنة فحص ودراسة طلبات إنشاء فروع للجامعات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية والمؤسسات الجامعية لإنشاء كل فرع من الفرعين ، مقابل الترخيص بعمله داخل جمهورية مصر العربية .

ويحصل هذا الرسم لمرة واحدة فى موعد أقصاه شهر من تاريخ إصدار قرار بدء الدراسة .

كما يفرض على كل فرع من الفرعين رسم سنوى مقداره (٢٪) من كامل قيمة المصروفات الدراسية يلتزم بتوريده بذات العملة التى قام بتحصيل المصروفات بها وذلك فى موعد أقصاه نهاية ديسمبر من كل عام مقابل الترخيص باستمرار عمله داخل جمهورية مصر العربية .

ويحصل من كل طالب مساهمة تضامنية مقدارها عشرة جنيهات سنويًا لصالح صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودى ومصابى العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرههم .

(المادة الخامسة عشرة)

لا تسرى أية لوائح منظمة لعمل المؤسسة الجامعية أو لأى فرع من الفرعين إلا بعد مرور شهر على تاريخ إخطار الوزارة المختصة بالتعليم العالى بها دون اعتراض منها ، ولا يجوز للوزارة الاعتراض على تلك اللوائح إلا حال مخالفتها لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٨ المشار إليه .

(المادة السادسة عشرة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ربيع الآخر سنة ١٤٤٥ هـ
(الموافق ١٨ أكتوبر سنة ٢٠٢٣) .

عبد الفتاح السيسى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٨١ لسنة ٢٠٢٣

بشأن إنشاء ميدالية تذكارية لليوبيل الذهبى

لنصر أكتوبر ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط

القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط

بالقوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التعبئة العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة على شئون الدفاع عن

الدولة وعلى القوات المسلحة ؛

وعلى قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الصادر

بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ ؛

وبناء على ما عرضه القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربى ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تنشأ ميدالية تذكارية يطلق عليها (ميدالية اليوبيل الذهبى لنصر أكتوبر)

بمناسبة مرور خمسين عاماً على نصر أكتوبر ١٩٧٣ وتكون من طبقة واحدة (من

النحاس المطلى باللون الذهبى) طبقاً للرسوم والمواصفات المرافقة ، وتلى فى الترتيب

الميداليات العسكرية التى صدرت حتى الآن .

(المادة الثانية)

تمنح هذه الميدالية لجميع الضباط / ضباط الصف / طلبة الكليات والمعاهد العسكرية / العاملين المدنيين بالقوات المسلحة الموجودين فى الخدمة يوم ٦/١٠/٢٠٢٣ .

(المادة الثالثة)

يحدد بقرار من وزير الدفاع ضوابط تصنيع وتوزيع الميدالية المشار إليها .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ربيع الآخر سنة ١٤٤٥ هـ
(الموافق ١٨ أكتوبر سنة ٢٠٢٣) .

عبد الفتاح السيسى

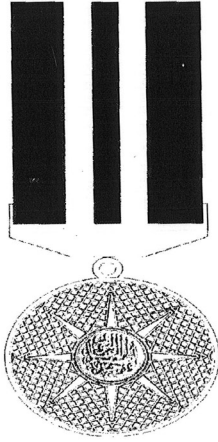


سري جداً
- ٥ -

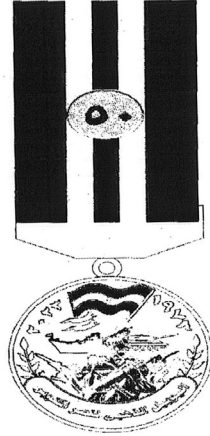
المنحوق المرئوق مع منقورة العرض رقم (٤٠ / ٢٠٢٣)
بشأن : إنشاء ميدالية تكافرية (الوبوبل الذهبى) لنصر أكتوبر ١٩٧٣ .

مواصفات وشكل الميدالية

الوجه الخلفى



الوجه الأمامى



مواصفات علامة الميدالية



طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٣

٢٠٢٣/٢٥٤٠٣ - ٢٠٢٣/١٠/٢٥ - ٢٠٢٣/٢٥٤٠٣ - ٧٠٩